الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

19 **رمضان** 1441 – 12 **مايو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

10إجراءات لتعزيز دور الجمعيات الخيرية ومعالجة السلبيات

مطالبة باستبدال المساعدات العينية بالمالية خلال جائحة «كورونا»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 رمضان 1441هـ - 05 مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/685841

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

حدد عدد من المختصين والعاملين في الجمعيات الخيرية بمكة المكرمة 10 إجراءات تعزز دور الجمعيات في مواجهة جائحة كورونا وتعالج السلبيات، وطالبوا بإعادة النظر في أداء بعض الجمعيات الخيرية التي فشلت في إدارة أزمة كورونا وغابت الشفافية في هياكلها الإدارية، واستبعاد كل من لا يقوم بدوره المنوط به، أو لا يمتلك روح العمل الخيري وحبه، أو من يتخذ عضوية الجمعيات بابًا للمفاخرة. وأشاروا إلى أن هناك نوعًا من التخبط والتداخل بين الجمعيات وعدم تنسيق بين مكاتبها وجمعيات مراكز الأحياء. واقترح المختصون خلال حديثهم لـ«المدينة» استبدال المواد الغذائية بمبالغ مالية لأن المحتاج أدرى بما يحتاجه وقد يقتصد في النفقة والعديد من المستفيدين تتكدس عندهم الأرزاق بكميات كبيرة حتى إنهم لا يعرفون كيف يتصرفون فيبيعونها بأبخس الأثمان لكن إذا جعلناها مساعدات مالية فإن ذلك يكون أنفع لهم ويستطيع المستفيد أن يدبر أموره ويعلم ما الذي يحتاجه وهناك أسر عفيفة لو شعرت أنها ستموت جوعًا لن تطرق باب أحد للسؤال ويجب البحث عن هؤلاء عن طريق أئمة المساجد والدعاة وطلبة العلم.

قايد: دور كبير للجمعيات ودعم متواصل من رجال الأعمال

قال محمد قايد مدير جمعية البر بمكة المكرمة: بالنسبة للجمعيات الخيرية هل أدت دورها كما ينبغي؟ هنا يجب علينا أن نلاحظ أن الاحتياجات كبيرة ومستمرة وليست لمرة واحدة فقط يمكن إعطاؤها وانتهى الموضوع، ولكن ما يلاحظ من الميدان أن الجمعيات تقوم بدور كبير وقدمت ولا تزال تقدم الكثير بمتابعة وتوجيهات مباشرة من مركز التنمية الاجتماعية والذي أثبت وبكل جدارة حرصه على دعم الجمعيات والوقوف معها لما فيه المصلحة. حيث إن العاملين بالمركز موجودون مع الجمعيات على مدار الساعة للدعم والمساندة. مما أثر بشكل إيجابي على ما تقدمه. وحول وجود جمعيات توقف نشاطها في الفترة الأخيرة بسبب هذه الأزمة قال: على حد علمي لم تتوقف أية جمعية عن المشاركة في تقديم المساعدة كلا على حسب تخصصها. حتى الجمعيات التي ليست متخصصة بالإغاثة تساهم بشكل آخر، فمثلًا المتخصصة بالتقنية تدعم الجمعيات الأخرى بتطوير برامجها التقنية لتطوير عملها وهكذا. كما أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية دعمت الجمعيات بشكل مباشر لكي تقدم هذه خدماتها.

وقال: دعم الموسرين في هذا الوطن ولله الحمد كبير فهنا بلد الخير والعطاء وفي هذه الأزمة قدم رجال الأعمال والموسرةن دعمهم للجمعيات الخيرية ونسأل الله أن يرفع البلاء عن البلاد والعباد.

السهلي: هناك نوع من التخبط والتداخل بين الجمعيات

قال الدكتور محمد بن مطر السهلي أستاذ الفقه بكلية الشريعة بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: تابعنا في مكة المكرمة ما يثلج الصدر ويشرح الخاطر من التكاتف بين الجمعيات والأسر المحتاجة دون تفرقة بين المواطنين والمقيمين تحت مظلة من إمارة منطقة مكة ومشروعها (برًا بمكة) ولا شك أن الجهود طيبة وخففت عن المحتاجين قدرًا كبيرًا من الهم، ولكن الذي نشاهده في كل وقت وأنا مارست هذا النشاط عضوًا ومديرًا ومسؤولًا - وليسمح لى إخواني أن أقول - هناك نوع من التخبط والتداخل بين الجمعيات وعدم تنسيق بين مكاتبها وجمعيات مراكز الأحياء، وكلهم ينشدون

الخير ويحتسبون الأجر ويبذلون جهودًا، لكن الذي نتمناه عدة نقاط الأولى وجود لجنة عليا تنسق بين الجمعيات الاحتسابية حتى يدخل تحتها الجمعيات الخيرية ومراكز الأحياء وبعض المؤسسات الأهلية الخيرية الفردية، ثانيًا نتمنى أن تكون هناك قاعدة بيانات في كافة الجمعيات الخيرية مبنية على رقم الهوية وأن تكون هذه الجمعيات مرتبطة بخادم واحد بحيث لا يمكن لأي شخص أن يسجل في أي جمعية أخرى لأن البعض قد يأخذ من هنا وهناك، والأمر الثالث حبذا لو أننا استبدلنا هذه المواد الغذائية بمبالغ مالية لأن الفقير أدرى بما يحتاجه وقد يقتصد في النفقة وبعض الناس تتكدس عندهم الأرزاق بكميات كبيرة حتى إنهم لا يعرفون كيف يتصرفون فيبيعونها بأبخس الأثمان لكن إذا جعلناها مساعدات مالية فإن ذلك يكون أنفع لهم ويستطيع المستفيد ان يدبر أموره ويعلم ما الذي يحتاجه وقد يخفف من المؤونة والإسراف في الأكل، والعديد منهم حينما جاءته هذه الأطعمة والأرزاق دخل في دائرة الإسراف في وقت كان يقتصد، وأن تكون هذه المساعدات المالية من خلال رقم حسابه البنكي، والذي ليس عنده رقم حساب بنكي بإمكانه أن يختار رقم حساب صديق أو قريب يثق فيه، وفي الدائرة الضيقة إذا وجد أحد ليس عنده حساب تسلم له المساعدة النقدية. والنقطة التي بعدها أن نلتفت إلى الأسر المتعففة التي لو شعرت أنها ستموت جوعًا لن تطرق باب أحد للسؤال، علينا أن نبحث عن هؤلاء عن طريق أئمة المساجد والدعاة وطلبة العلم، وكذلك أن نحرص على طلبة العلم فبعضهم أصحاب أسر يعيشون على مكافأة مابين (300-400) ريال.

باجحزر: نقص التمويل والكوادر يعرقل خدمات بعض الجمعيات

قال الدكتور خالد محمد صالح باجحزر عضو هيئة التدريس بجامعة أم القري: في مثل هذه الظروف التي تمر بها بلادنا المباركة يجب علينا الوعي الكامل والتفاني في خدمة المجتمع وخاصة الفقراء والمساكين وهنا يظهر دور الجمعيات الخيرية وجمعيات مراكز الأحياء في تقديم العون والمساعدة لهذه الأسرالمحتاجة وذلك من خلال السلال الغذائية أوالمساعدات الإنسانية الأخرى.

وأضاف باجحزر أن جمعية مراكز الأحياء بمكة قامت مشكورة بنشر رابط تسجيل في قطاع الأحياء حسب التوزيع الجغرافي لكل حي وعمل بيانات لوصول المساعدات لتلك الأسر المسجلة من خلال الرابط ولكن المشكلة أن بعض الأسر لا تعرف التسجيل في الرابط وليس عندها أصلاً واتس للتواصل والواجب التعاون مع عمد تلك الأحياء وخاصة الشعبية وعمل مسح ميداني من خلال المتعاونين في تلك الأحياء وتكوين قاعدة بيانات يرجع إليها وقت الحاجة في مثل هذه الظروف الحالية.

وأضاف باجحزر لا يخفى علينا توقف بعض الجمعيات عن أداء الدور المنوط بها وخاصة في مثل هذه الأزمة وهذا قصور واضح من تلك الجمعيات والأسباب كثيرة منها: نقص الكادر البشري لديها. وعدم الوعي بأهمية العمل التطوعي الخيري وخاصة وقت الأزمات. وقلة الدعم المالي وعدم مساهمة التجار ورجال الأعمال مع هذه الجمعيات.

وهنا ومن خلال صحيفة «المدينة» نهيب برجال الأعمال المتبرعين وأهل الجود والسخاء بالبذل والعطاء فهذا ميدان شرف وميدان الوفاء ورد الجميل والمعروف لهذا الوطن المعطاء. ورجل الأعمال إذا لم يقدم الآن وفي هذه الظروف فمتى يقدم.

والآن الوطن ينتظر من الجميع كل حسب استطاعته وجهده، ويجب علينا الوقوف مع بعضنا البعض يدًا واحدة.

الخياط: 7 احتياجات أبرزها الدعم والمتطوعون والتنظيم والشفافية

قال الدكتور سامي بن أحمد الخياط عضو هيئة التدريس بجامعة جدة: للجمعيات الخيرية دور اجتماعي هام في كل المجتمعات الإنسانية، وفي المجتمعات الإسلامية يتأكد هذا؛ لأن الدين الإسلامي يحث على الإيثار وفعل الخير، ومساعدة المحتاجين، وأعمال البر المختلفة، والجمعيات الخيرية في وطننا كثيرة ولها أنشطة متنوعة ورائدة، ولا غرابة في ذلك بيد أنها تحتاج إلى عدد من الأمور لتفعيل نشاطها، وتطوير أدائها، وتعميم نفعها فهي تحتاج إلى دعم التجار وذوي اليسار حيث لا تقوم وتنشط، وتبرز ثمراتها إلا بدعم التجار وأرباب الأموال.

كذلك تحتاج إلى الأيدي العاملة من المتطوعين، والمخلصين، من مختلف الخبرات والمهارات الفنية، والتقنية، والإدارية. وتحتاج إلى الشفافية في هياكلها الإدارية، واستبعاد كل من لا يقوم بدوره المنوط به، أو من لا يمتلك روح العمل الخيري وحبه، أو من يتخذ عضويتها للمفاخرة. كما تحتاج إلى حسن تنظيم إدارتها، وتطوير تواصلها مع المستفيدين، بكل الطرق الحديثة، وإدخال وسائل التواصل الاجتماعي في ذلك. وكذلك التعاون التام مع الجهات الحكومية، كإمارات المناطق، والمحافظين، ورؤساء المراكز، وعمد الأحياء، وأئمة المساجد. و تحتاج إلى وضع خطط استباقية لتنفيذ برامجها قبل كل موسم يمر خلال العام، وإدارة الأزمات في حالة الجوائح. وتوثيق الصلة بالإعلام المحلي لمساعدتها في عملها ومهامها، وإبراز جهودها، وأيضًا مساعدتها للوصول للمحتاجين المتعففين وتقديم يد العون لهم.

فلاتة: تحرك لافت من المجتمع المكي لدعم المتضررين

قال عمران إبراهيم فلاتة نائب رئيس مركز حي المسفلة: التفاعل الاجتماعي أمر مهم لزيادة الترابط بين أطياف المجتمع ومنذ حلول هذه الجائحة وبعد الإجراءات الوقائية التي طبقتها الحكومة ولتحقيق ذلك الترابط أطلق مستشار خادم الحرمين

الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل مبادرة «برًا بمكة» والتي لاقت تفاعلاً كبيرًا من رجال الأعمال والجمعيات الخيرية والاجتماعية وتحرك المجتمع المكي لدعم المتضررين ممن توقفت أعمالهم عن طريق لجنة السقاية والرفادة التابعة لإمارة منطقة مكة المكرمة وبذلت الجمعيات الجهد الكبير للوصول للمحتاجين وتم نشر روابط إلكترونية لتسجيل البيانات الأسرية لأصحاب الحاجات وتم الوصول للكثير من المتضررين في الأحياء بتوفير احتياجاتهم من السلات الغذائية التي تقضي حاجة الأسرة وقد يكون هناك بعض التقصير في الوصول لبعض الأسر ربما لعدم معرفة البعض بالطريقة الصحيحة لاستخدام الجوالات الذكية لتسجيل بياناتهم وربما لكثافة الأسر في تلك المناطق وبعض الجمعيات ممن توقف عملها فقد يكون بسبب عدم توفر الأيدي العاملة وشح الموارد المالية لتشغيلها.

واضاف فلاتة: كان لتفاعل رجال الأعمال مع المبادرة دور مهم في توفير السلال الغذائية بشتى أحجامها مما ساعد كثيرًا في التخفيف عن المتضررين.

اجراءات وتوصيات لتطوير دور الجمعيات

- **تشكيل جهة للتنسيق بين الجمعيات.**
- **قاعدة بيانات موحدة للمستفيدين والجمعيات.**
- **استبدال المساعدات العينية بالمالية.**
- **الاهتمام بالأسر المتعففة.**
- **زيادة الدعم من رجال الأعمال والموسرين.**
- **تطوير التنظيم الإداري وطرق التواصل مع المستفيدين.**
- **استقطاب المتطوعين.**
- **وضع خطط استباقية للأزمات.**
- **الشفافية في الهياكل الإدارية.**
- **تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والإعلام.**

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مساواة الأفراد بالضباط في الإيفاد للتدريب الخارجي ونظام مقترح للحد من الدعاوى الكيدية

الشورى يقر نظام الزراعة ويدعو لحماية المزارع التقليدية والمزارعين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1820471

وافق مجلس الشورى على نظام الزراعة الجديد وأقر المشروع الذي انفردت به «الرياض» السبت، وحوى التشريع مادة تدعو وزارة البيئة والمياه والزراعة -بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص- إلى إعداد خطط لحماية صغار المزارعين، والمزارع التقليدية، والمحافظة عليها، وتنمية المناطق الريفية، ودعم الأنشطة الزراعية فيها، وتوطين مهنة الزراعة وتطويرها، لجذب المواطنين، خصوصاً في المناطق الريفية لتوافر المعلومات والبيانات اللازمة، وذلك وفقاً لأهداف السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالقطاع الزراعي وما تحدده اللائحة، وحسب المادة الثانية يهدف النظام إلى تنظيم شؤون القطاع الزراعي، وإدارته، وحمايته، وتنميته، واستدامته، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية والاجتماعية، وتنظيم الأنشطة المتعلقة به من إنتاج أو استيراد أو تصدير وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

وتتولى وزارة البيئة والمياه والزراعة حسب المادة الثالثة من نظام الزراعة إصدار التراخيص المتعلقة بالأنشطة والخدمات الزراعية والمنشآت الزراعية والبيطرية، ومراكز الحجر والخدمات المرتبطة بها، كما تتولى الوزارة منح الموافقات والشهادات -بحسب الأحوال المتعلقة- استيراد وتصدير أي من الثروات الحيوانية الحية أو الثروات المائية الحية أو الثروات النباتية أو مدخلات الإنتاج، وسلامة الممارسات الزراعية وصحة منتجات القطاع الزراعي، إضافة إلى الأندية والمعارض والمزادات والمسابقات والمؤتمرات والجمعيات الزراعية، بعد التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ووفقاً للإجراءات النظامية لا تجوز ممارسة ما ذكر في هذه المادة دون الحصول على سجل زراعي أو ترخيص أو موافقة أو شهادة، وتحدد اللائحة الضوابط والشروط للسجلات، والضوابط والشروط والمقابل المالي للتراخيص، والموافقات والشهادات، المشار إليها في هذه المادة.

وأقر الشورى في جلسته التي عقدها أمس الأحد برئاسة الشيخ د. عبدالله آل الشيخ على معاملة الأفراد معاملة الضباط فيما يتعلق بالإيفاد للتدريب الخارجي، بعد أن اطلع على تقرير لجنة الشؤون الأمنية في هذا الشأن، وناقش أيضاً تقرير لجنته المختصة بشأن مشروع نظام التكاليف القضائية والذي يهدف إلى الحد من الدعاوى الكيدية أو الصورية، وتخفيف طول إجراءات التقاضي وعدم مزاحمة القضايا المفتعلة للقضايا الجادة، وقد أشاد رئيس لجنة الاقتصاد فيصل الفاضل بمشروع النظام، وأكد أن مبدأ فرض التكاليف القضائية يعد من مبادئ العدالة المستقرة في دساتير والقوانين الدولية، ويتوخى من تطبيق النظام نتائج إيجابية كبيرة وفاعلة في الحد من الدعاوى غير الجادة والدعاوى الكيدية، كما يحسن المشروع من صورة القضاء في حماية الحقوق وعدم تركها نهبًا لكل من يسيء استعمال حق التقاضي خصوصاً في جانب مناسبة البيئة النظامية للأعمال، وأعاد الشورى للجنة القضائية تقرير النظام للرد على ملحوظات الأعضاء وآرائهم في جلسة مقبلة والتصويت على إقراره وفق قواعد عمل المجلس ولجانه.

وناقش المجلس تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لصندوق التعليم العالي الجامعي للعام المالي38-1439، واقترح محمد المزيد تشكيل لجنة من الجهات المختصة لدراسة وضع الصندوق والنظر في جدوى استمراره وعمل المقترحات اللازمة في حال تصفيته، وأكد صالح الشهيب أهمية أن يكون للجامعات دور في الرقابة على أعمال صندوق التعليم العالي الجامعي.

الموارد البشرية: لا فصل للموظف السعودي استناداً على المادة 77 بداعي جائحة كورونا

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1820502

حذر سطام الحربي، وكيل وزارة الموارد البشرية التنمية الاجتماعية للتفتيش وتطوير بيئة العمل، الشركات من فصل الموظف السعودي استناداً على مادة (77) بدواعي جائحة كورونا، مشيراً إلى أن المادة (77) لا تتحدث عن الفصل وإنما تتناول مقدار التعويض للفصل غير المشروع، مذكراً أن الدولة قدمت الكثير من الحوافز والدعم للقطاع الخاص، مؤكداً، أن الفصل التعسفي خلال 6 أشهر غير مسموح، ملمحاً إلى وجود عقوبات ستطبق على المنشآت غير الملتزمة منها المادة (41) وبالإضافة لفرض عقوبات أخرى مثل إيقاف تعويض «ساند» وقد يكون هناك عقوبات أقسى بمطالبة المنشآت التعويضات والدعم الحكومي، فضلا عن إعادة النظر في المنشآت بشكل كامل وإيقاف جميع الخدمات المقدمة من الوزارة، وكذلك صرف جميع الحقوق للموظف السعودي، مشددا على أن الوضع الاستثنائي سيطبق عليه أحكام استثنائية.

وقال مساء أمس الأول (السبت) خلال ندوة (المبادرات الحكومية لدعم الموارد البشرية في القطاع الخاص)، التي نظمتها غرفة الشرقية -عن بعد- ان الوزارة قدمت 24 مبادرة للتخفيف من آثار جائحة كورونا، لافتا الى ان المبادرات تشمل رفع الإيقاف عن دعم دفع الغرامات المتحصلة الخاصة بملاحظات هيئة الزكاة والدخل والبالغة 250 مليون ريال، بالإضافة لرفع الإيقاف عن المنشآت غير الملتزمة بحماية الأجور وتعليق العقوبات وتنفيذ الاعفاء من المقابل المالي من الوافدين المنتهية اقامتهم من 15 مارس – 30 يونيو القادم، مشدداً على أن المبادرات المعلنة والمرتبطة بمادة (41) لا تخول لأرباب العمل انهاء العلاقة التعاقدية مع الموظف السعودي بسبب القوة القاهرة، دون توافر الاشتراطات (مرور ستة أشهر من الإجراءات الاحترازية المعلنة من الدولة وكذلك استنفاذ كافة الإجراءات الواردة في المادة (41): تخفيض الاجر والاجازة السنوية او الاجازة الاستثنائية وأيضا ثبوت عدم الانتفاع من العامل لمواجهة ازمة كورونا.(

وكشف ان الوزارة ستطبق احكام المادة (41) على المنشآت المخالفة بقيمة 10 الاف ريال، مؤكدا، ان الوزارة بدأت جولات تفتيشية على المنشآت فيما يتعلق بفصل الموظف السعودي، لافتا الى ان المنشآت المخالفة قبل صدور المذكرة فصل الموظف السعودي بطريقة مخالفة، بإمكانها تقديم تسوية لإسقاط الغرامات مع قرار إعادة الموظف السعودي للعمل.

ونوه ان احكام نظام العمل قائمة ومستمرة سواء كانت بالطريقة الاعتيادية او بواسطة العمل «عن بعد» اثناء الجائحة، حيث يخضع الموظف لإشراف وسلطة رب العمل، مشيراً الى ان اقتران تخفيض الأجور مع تقليص ساعات العمل، مشددا على تخفيض الأجور لا يؤثر على اشتراك التأمينات الاجتماعية، مؤكدا، ان الوزارة تعمل قبل الجائحة على تطوير نماذج الاعمال لتتوافق مع التوجهات الجديدة لأداء الاعمال.

وبين الحربي، ان الوزارة أنشأت شركة «اعمال المستقبل» للعمل على تطوير نماذج الاعمال ووضع معايير لتكون مظلة للنماذج الجديدة لأداء الاعمال، منها (العمل عى المنصات و العمل عن بعد). وتوقع نمو الاعمال «عن بعد» خلال الفترة القادمة، لافتا الى ان الازمة كانت محطة اختبار لهذه الاعمال، موضحا، ان هذه الاعمال حققت نجاحات كبيرة سواء في القطاع الحكومي او الخاص.

وأكد في ذات السياق، ان نظام العمل المرن يتيح فرصة العمل لأكثر من جهة، مشيرا الى وجود منصة الكترونية بالتعاون مع القطاع الخاص للعمل المرن، حيث توفر المنصة الالكترونية الكثير من الخيارات والبحث عن فرص عمل.

ولفت أيضا ان الوزارة فتحت منصة «اجير» الالكترونية للمنشآت للجميع الأنشطة للاستفادة من عمالتها في تأجيرها في قطاعات أخرى، بخلاف الفترة السابقة التي كانت مقصورة على (الصحة – التعليم.(

وكشف أيضا ان الوزارة تعمل على تنظيم التعاقد مع موظفين للعمل في الخارج من الدول الأخرى، وان مثل هذه التعاقدات تمثل «احتيالا» على التوطين مما يمثل منافسة غير عادلة وغير متوافقة مع الأنظمة السارية، متوقعا صدور التنظيم قريبا مع تنظيم هذه الاعمال، مبينا ان الملف يدرس بخصوص الاعمال المسموحة وغير المسموحة، بحيث تسمح للمهن غير الموطنة.

وقال ان المدارس الأهلية من الأنشطة غير المتأثرة بأزمة الجائحة، حيث لم يتم قبولها في «ساند» ولا يجوز استخدام المادة (41) لافتا الى ان الجائحة بدأت منتصف الفصل الدراسي الثاني ولم يتبق سوى 90 يوما على نهاية العام الدراسي، مما يفترض حصولها على الرسوم كاملة، مؤكدا، ان المدارس الاهلية لم تتحمل تكاليف تشغيلية، مبينا ان اللجنة المختصة لم تقبل اعتراض المدارس الاهلية، مشددا على السماح للمدارس الاهلية تخفيض رواتب المعلمين ومنح الاجازات دون اجر، محذرا من ان الوزارة ستقوم بتطبيق العقوبات في حال وجود مخالفات بهذا الخصوص.

بالمقابل قال ابراهيم العليان، مدير التفتيش والتحصيل المكلف بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بأن ثمة دعما تقدمه المؤسسة خلال فترة الجائحة من خلال برنامج «ساند»، مدته 24 شهرا، الذي يوجه للسعوديين الذي تعطلوا عن العمل بسبب الأزمة شرط ألا يكونوا قد التحقوا بنشاط آخر، ولم يبلغوا السن القانوني المستحق لرواتب التأمينات، فضلا عن الاشتراك في التأمينات.

وأضاف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحصل على دعم إضافي إذا كانت مستقطبة لخمسة عمال سعوديين، وفي حال زاد العدد أن تستفيد من مادة (41) المقدمة من وزارة الموارد البشرية، التي تتيح لهم تخفيض الرواتب وساعات العمل، مشيرا إلى ان برنامج «ساند» كان قد اشترط اشتراكا مدته 12 شهرا في الظروف العادية، لكنه في الظروف الحالية تم الاكتفاء بثلاثة أشهر.

اما أحمد المجيش، نائب المدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية لدعم التوظيف، فقد أكد استمرار الدعم للمنشآت الموظفة للشباب السعودي، مع مبادرات جديدة في هذا الصدد.. داعيا المؤسسات الى مراجعة الاتفاقية الالكترونية وأرقام الآيبان حتى يتم الدعم في وقته دون تأخير.

وأضاف أن بعض الحالات التقنية خاضعة للمراجعة، انطلاقاً من حرص إدارة الصندوق على استمرار الدعم، للحفاظ على مستوى العمل في مؤسسات القطاع الخاص، كما أن المؤسسات التي لم تسجل في الصندوق سوف يتم التواصل معها للتسجيل، والذين تأخروا أيضا، كما أن أي مشكلة تقنية سوف يتم التوجه لحلها، وكل ذلك بغرض التوصل إلى المزيد من دعم خياراتنا في توظيف السعوديين في القطاع الخاص، فيما قامت إدارة الصندوق بعدد من المبادرات لدعم التدريب من خلال الدورات الموجهة ومن خلال منصة «دروب» ومن خلال منصة «الحل الحر» التي قدمت مبادرة بواقع 15 ريال للطلب و بحد اعلى 3000 ريال بالشهر.

وزير المالية : إيقاف بدل غلاء المعيشة ورفع ضريبة القيمة المضافة

لمواجهة الآثار الاقتصادية الناتجة عن كورونا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/685780

واس - الرياض

أوضح معالي وزير المالية ووزير الاقتصاد والتخطيط المكلّف الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان أهمية الإجراءات التي تستهدف حماية اقتصاد المملكة لتجاوز أزمة جائحة كورونا العالمية غير المسبوقة وتداعياتها المالية والاقتصادية بأقل الأضرار الممكنة.

وأكد معاليه أن هذه الإجراءات تأتي استكمالاً للقرارات المتخذة مسبقاً للحد من تفاقم الآثار السلبية للأزمة من مختلف

جوانبها الصحية والاجتماعية و الاقتصادية.
وأفاد معاليه أن الحكومة مستمرة في اتخاذ القرارات الضرورية لحماية المواطنين والمقيمين والاقتصاد بشكل مبكر للحد من تفاقم الأزمة وتبعاتها. وشدد معاليه على أن الأزمة العالمية لانتشار الجائحة تسببت بثلاث صدمات لاقتصاد المملكة كل منها كفيل بإحداث تغيير مؤثر على أداء المالية العامة واستقرارها ما لم تتدخل الحكومة بإجراءات لاستيعاب هذه الصدمات، مشيراً إلى أنه نتج عن انتشار الوباء وما اتخذته دول العالم من إجراءات احترازية صدمة أولى تمثلت في انخفاض غير مسبوق في الطلب على النفط أثّر سلباً على مستوى الأسعار وأدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية التي تعد مصدراً كبيراً للإيرادات العامة لميزانية الدولة. كما تمثلت الصدمة الثانية في تسبب الإجراءات الوقائية الضرورية المتخذة للحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين وسلامتهم ومنع انتشار الجائحة في توقف أو انخفاض كثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية وانعكس ذلك سلباً على حجم الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصادي.
أما ثالث هذه الصدمات المؤثرة على المالية العامة فكانت الاحتياجات الطارئة على جانب النفقات غير المخطط لها التي استدعت تدخل الحكومة من خلال زيادة الاعتمادات لقطاع الصحة بشكل مستمر لدعم القدرة الوقائية والعلاجية للخدمات الصحية. إضافة إلى اعتماد عدد من المبادرات لدعم الاقتصاد وتخفيف أثر الجائحة والمحافظة على وظائف المواطنين.
بيّن معالي الوزير الجدعان أن هذه التحديات مجتمعة أدت إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، والضغط على المالية العامة إلى مستويات يصعب التعامل معها لاحقاً دون إلحاق الضرر بالاقتصاد الكلي للمملكة والمالية العامة على المديين المتوسط والطويل، وبالتالي وجب تحقيق مزيد من الخفض في النفقات، وإيجاد اجراءات تدعم استقرار الإيرادات غير النفطية وبناءً عليه، قامت وزارتا المالية والاقتصاد والتخطيط بعرض التطورات المالية والاقتصادية والإجراءات المقترحة لمواجهة هذه التطورات. حيث صدر التوجيه باتخاذ أكثر الإجراءات ملائمة وأقلها ضرراً وأخفها حدة.
وقد بلغ أثر ما تم إقراره من إجراءات 100 مليار ريال تقريبا، شملت: إلغاء أو تمديد أو تأجيل لبعض بنود النفقات التشغيلية والرأسمالية لعدد من الجهات الحكومية وخفض اعتمادات عدد من مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى للعام المالي (1442/1441هـ) (2020م.(
إضافة إلى ذلك تقرر إيقاف بدل غلاء المعيشة بدءاً من شهر (يونيو) لعام (2020م)، وكذلك رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من (5%) إلى (15%) بدءاً من الأول من شهر (يوليو) لعام (2020م.(
ولرفع كفاءة الصرف، تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة المزايا المالية التي تصرف لجميع العاملين والمتعاقدين المدنيين ومن في حكمهم الذين لا يخضعون لنظام الخدمة المدنية في الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات والمراكز والبرامج الحكومية، والرفع بالتوصيات خلال (30) يوماً من تاريخه.
واختتم معالي الوزير الجدعان تصريحاته موضحاً أننا أمام أزمة لم يشهد العالم مثيلاً لها في التاريخ الحديث، من أهم سماتها عدم اليقين وصعوبة معرفة واستشراف مداها وتداعياتها في ظل تطورات يومية تتطلب من الحكومات التعامل معها باليقظة والقدرة على اتخاذ القرارات الملائمة في الأوقات المناسبة وسرعة الاستجابة والتكيف مع الظروف بما يحقق المصلحة العامة وحماية المواطنين والمقيمين وتوفير الاحتياجات الأساسية والخدمات الطبية الضرورية، وأن الإجراءات التي تم اتخاذها اليوم وإن كان فيها ألم إلا أنها ضرورية وستكون بإذن الله مفيدة للمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي من منظور شامل وعلى المديين المتوسط والطويل، لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

تعديل في نظام الإجراءات الجزائية

مصادر لـ عكاظ: الجرائم الموجبة للتوقيف يحددها النائب العام بالتنسيق مع "الداخلية" وأمن الدولة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2023720

كشفت مصادر «عكاظ» صدور موافقة الجهات العليا على تعديل نظام الإجراءات الجزائية، حيث أوكل التعديل الجديد إلى النائب العام تحديد الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف بعد الاتفاق مع وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة.

وتضمنت الموافقة تعديل نظام النيابة العامة وإحلال عبارة النيابة العامة في الأنظمة والأوامر والمراسيم واللوائح والقرارات ذات الصلة.

يذكر أن تحديد الجرائم الموجبة للتوقيف كان موكلا إلى وزارة الداخلية في السابق، وفق نظام الإجراءات الجزائية قبل التعديل.

80 % قفزة في الإقبال على المنصة الوطنية للتدريب عن بعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/05/12/article_1825541.html

هد الطلال من الرياض

قالت الدكتورة فهده السديري أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك في جامعة الملك عبد العزيز إن منع التجول على مستوى العالم أسهم في ارتفاع استخدام مصادر التعلم عن بعد، إذ زادت نسبة التسجيل في برامج التعليم الإلكتروني عن بعد بنسبة 400 في المائة في الفترة من فبراير إلى مارس وهي التي بدأ فيها إثر جائحة كورونا.

وأشارت السديري خلال لقاء منتدى المراجعة الداخلية في ظل جائحة "كوليد-19" الافتراضي إلى ارتفاع استخدام تقنيات التواصل عن بعد في القطاعين الخاص والعام إلى 80 في المائة عبر الأجهزة الإلكترونية بعد تطبيق إجراءات المنع على مستوى العام مع إنشاء جهات التدريب دورات تدريبية عن بعد بنسبة 55 في المائة تتناسب مع الوضع الحديث وحول دور الجهات المحلية في المملكة للتعامل مع الجائحة أوضحت السديري ارتفاع الطلب على المنصة الوطنية دروب التابعة لوزارة الموارد البشرية والخدمة الاجتماعية بنسبة 80 في المائة مقارنة بالفترات السابقة ، مشيرة إلى تدريب ما يقارب 8 آلاف متدرب ومتدربة عن طريق 365 برنامجا، مع تقديم منصة إثراء 80 دورة تدريبية عن بعد.

وبينت السديري أن جهات المراجعة الداخلية استمرت في تقديم الدورات التدريبية عن بعد لاستكمال برامجها التدريبية التي كانت معدة قبل الجائحة مشيرة إلى أن معهد المراجعين الدولي أتاح اختيار شهادة المراجع الداخلي المعتمدة لاستكمالها عن بعد ولمدة 3 شهور بداية من 25 أبريل وكذلك أعلنت هيئة المحاسبين القانونيين عن تقديم 4 آلاف ساعة

تدريبية.
ومن جهته قال المحاسب والمراجع الداخلي يوسف المبارك؛ أصبح هناك تأثير مباشر على المنشاة التجارية خلال الفترة الحالية ، وعلى إدارة المخاطر أو الجهات المعنية في هذه المنشآت البحث عن أساليب وحلول للتخفيف من أثر هذا المخاطر ، ووضع الأولويات
وأشار المبارك؛ أن دور المراجع الداخلي هو دراسة ما توصلت إليه إدارة المخاطر أو الإدارات المعنية بهذا الحلول وتقديم ما يراها من مقترحات بشاة الآليات ومن ثم مناقشتها مع الإدارات المعنية وثم عرضها على لجنة للمراجعة تمهيد لتقديمها لمرحلة التنفيذ.

رجال العمل التطوعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12. مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/685874

أحمد أسعد خليل

الكثير منا يدرك دور العمل التطوعي في مجتمعنا ودوره في دعم عناصر التنمية المستدامة، وكلنا نريد أن نسهم في النهوض بمجتمعنا ووطنا ونقوم بأدوارنا تجاهه، وكما نقول دائمًا في أوقات الأزمات تجد الرجال الحقيقيين والقادة المميزين، وتجد الشباب الذي يحمل كل الانتماء والرقي للقيام بتقديم الخدمات المناسبة لمجتمعه، سائلا الله قبل كل شيء الأجر والمثوبة، ثم الاجتهاد المباشر في مساندة متطلبات المجتمع لتخطي هذه الجائحة العالمية.
من خلال تجربتي الشخصية في العمل الاجتماعي بشكل عام ومع بعض الفرق التطوعية بشكل خاص خلال هذه الجائحة، كانت تجربة جديدة تختلف عن تجاربي السابقة في هذا المجال المجتمعي، بما يرافق هذه المرحلة من إجراءات احترازية ووقائية لم نكن نعهدها سابقًا، ولا أنكر التخوف الذي كان ينتابني من خلال بدء هذه التجربة، ولكن يقيني الشخصي بأن خلال الأزمات هناك أدوار مختلفة وتحتاج إلى جهود مميزة، والفرصة الحقيقة للعمل التطوعي تظهر في هذا الوقت تحديدًا، وبعد الاتكال على الله خضت التجربة وشاركت مع أحد أكبر الجمعيات المعنية بالعمل التطوعي بالمدينة المنورة (جمعية فزعة للعمل التطوعي) المتخصصة في أنواع العمل التطوعي، ودورها في هذه الفترة بتقديم المبادرات المختلفة وكذلك توزيع الوجبات والسلال الغذائية على الأسر المحتاجة في المناطق المغلقة كليًا بالمدينة المنورة، ومن خلال فريق عمل تطوعي مميز تجاوز عددهم المائة متطوع، استلهمت الحماس من هؤلاء الشبان الذين قدموا أنفسهم لخدمة مجتمعهم دون خوف أو ملل من هذا الأمر في هذه المرحلة الصعبة من ذروة الجائحة، وآثروا على أرواحهم وأنفسهم وأسرهم ووقتهم تقديم الخدمات التطوعية اللازمة بكل طواعية واخلاص وتفاني، حرصوا على تواجدهم في المقدمة والتنافس ليكونوا في الصفوف الأولية في هذا المجال التطوعي، استخلصت من تجربتي المتواضعة مع هؤلاء الرجال أن مفهوم العمل التطوعي لا يقتصر على زمان أو مكان بل على رجال أمنوا بدورهم في خدمة وطنهم في جميع الأوقات.
بقي أن نشير إلى أن هناك العديد من الجمعيات الطبية الخيرية المتخصصة والفرق التطوعية في جميع أنحاء المملكة قامت بواجباتها ودورها تجاه هذه الأزمة بكل اقتدار وفاعلية، وعملت من خلال فريق العمل التطوعي الخاص بهم على المساهمة بشكل لافت في تقديم وسائل الدعم المناسبة لمنسوبي الجمعية وكذلك للمجتمع المدني بشكل عام، وأشير إلى بعض من هذه الجمعيات في المدينة المنورة مثل جمعية حياة وجمعية الرعاية الصحية، بارك الله في جهود الجميع، ونرجو من وزارة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية تقييم دور جميع الجمعيات في هذه الأزمة ومكافأتهم بما يستحقون.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حتى لا نقع في الركود الطويل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/05/11/article_1825436.html

كلمة الاقتصادية|

ا توجد دولة في العالم لم تواجه أزمة اقتصادية حادة، بعض الدول واجهتها أكثر من مرة في عقد واحد مثل فلندا، وفي كل مرة كانت الدول تتصرف وفقا للوضع الراهن، فتعدل من سياستها وبعضها يخفض الأجور، والبعض يرفع سقف الضريبة المباشرة على الدخول، وبعض الدول قد يقوم بالأمرين معا ثم لا يلبث أن تتحسن الأوضاع، والولايات المتحدة وهي أكبر اقتصاد في العالم، لم تسلم من هذه الهزات الاقتصادية، وقد تعثرت حكومات بسببها، ولوح أوباما الرئيس السابق لأمريكا بميزانية حافة الهاوية إذا لم يتم رفع الضريبة وتنفيذ سياسات اقتصادية أكثر صرامة، فالعالم لا يسلم من هذه التقلبات، ولعقود طويلة سار الاقتصاد السعوي بطريقة مدروسة وآمنة، وتجاوز هزات عالمية كبرى مثل حرب الخليج الثانية، وكذلك الأزمة المالية العالمية 2008، وصدمات النفط كافة التي تأتي تباعا، وكانت المملكة قادرة على حسن التصرف والقيام بالحصافة الاقتصادية اللازمة، ودائما ما تعمل على تجنيب المواطن أي أثر لهذه التقلبات، وفي المقابل كانت تنفق بسخاء كبير جدا في الأوقات الاقتصادية الجيدة، وتمت زيادة الرواتب أكثر من مرة، وتحسين سلم الرواتب لأكثر من فئة، ومهنة، وتخصص، وإضافة عديد من المزايا والبدلات التي تجعل المواطن السعودي يعيش برفاهية في بلده، والمخطط الاقتصادي كان دائم الحرص على استخدام هذه المزايا من أجل تنشيط الاقتصاد، بدلا من استخدام السياسات الضريبية، ولأعوام طويلة تم تجنيب المواطن والمقيم من دفع الضرائب المباشرة أو ضرائب المبيعات، وقبل عامين فقط تم إدخال ضريبة القيمة المضافة لإدخال نموذج السياسيات الضريبية للعمل وتحقيق توازن اقتصادي واسع النطاق، وهي السياسة التي تقودنا اليوم إلى تجنب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ولو لم يتم إدخال ضريبة القيمة قبل عامين لكانت خيارات المخطط الاقتصادي قليلة ومؤلمة جدا.

فاقتصادات جميع الدول تمر اليوم بأزمة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الاقتصادي المعروف، حيث تم إغلاق كامل للمؤسسات الاقتصادية في أنحاء المعمورة كافة، ودخل الاقتصاد العالمي أكبر وأوسع ركود منذ الكساد العالمي عام 1929، وتراجعت أسعار النفط بطريقة دراماتيكية حيث هبط من مستوى 60 دولارا إلى 15 دولارا وفي أقل من أسبوع، وهذا له أثره البالغ في الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من ٥٧ في المائة من الإيرادات العامة، كما اضطرت المملكة إلى القيام بعديد من الإجراءات الاحترازية التي من شأنها تقليص مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد وهو ما قلص الإيرادات غير النفطية بشكل جوهري، وبهذا فإن جانب الإيرادات المخططة قد تبدل جذريا وانخفض بشكل لا يمكن تعويضه بسهولة، وفي المقابل حافظت المملكة على مستويات الصرف المعتمدة، بل تمت زيادة الصرف لمواجهة التداعيات الاقتصادية والصحية لانتشار فيروس كورونا، وتم ضخ ما يقرب من ١٨٠ مليار ريال، ولأن المرض مستمر في التفشي حول العالم ولم يتم اكتشاف علاج ناجع له فإن هذه الأزمة قد تطول ما يجعل الانخفاض في الإيرادات أمرا مستمرا لهذا العام على الأقل، ما يتطلب معالجة عاجلة للإيرادات العامة، وضبط المصروفات بشكل أكبر، وفي دولة غير المملكة فإن التوصية الاقتصادية المعتادة هي خفض الرواتب فورا، ورفع نسبة الضريبة المباشرة على الدخل والقيام باستقطاعات كبيرة من ميزانية الجهات المختلفة، لكن القرار في المملكة وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان يهدفان إلى المحافظة على القوة الشرائية، وذلك أن تتم زيادة الإيرادات من خلال رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥ إلى ١٥ في المائة، وإيقاف صرف بدل غلاء المعيشة، وهي قرارات تعد من أخف أنواع القرارات الاقتصادية في مثل هذه الظروف.

هذه القرارات تعد قرارات متوقعة حتى قبل حدوث أزمة فيروس كورونا، فبدل غلاء المعيشة هو بدل مؤقت، جدد العمل به لعام واحد فقط، كما أن ضريبة القيمة المضافة قد بدأت عند مستوى ٥ في المائة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بدول العالم المختلفة، فالتعديلات ليست بالتأثير الكبير ذاته في ميزانية الأسرة، وإن كانت ستقود إلى مزيد من الحكمة الاقتصادية

بشأن خيارات الشراء وفروق الأسعار، وهو أمر يشجع النشاط الاقتصادي في بعض الأوقات، ويعزز من فرص القطاع الخاص السعودي والمنتجات المحلية، كما أنه يحقق نموا مناسبا للإيرادات العامة، ويعمل على كبح جماح العجز والدين العام، وهو هدف استراتيجي للاقتصاد السعودي ولرؤية المملكة 2030.

فهذه القرارات غير المؤثرة بشكل جوهري في الدخول تساعد الاقتصاد على تجنب كساد طويل قد ينعكس على نسب البطالة ويوقدها لأرقام غير مسبوقة ما يؤدي إلى تبخر الإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الخمسة الماضية، مثل ارتفاع نسبة تملك المواطنين في الإسكان من 43 إلى 57 في المائة، وتمكن الاقتصاد من إيجاد وظائف لأبناء وبنات الوطن، ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة 23 في المائة. كما أنها تأتي ضمن حزمة قرارات شملت تخفيض ميزانيات مبادرات برامج تحقيق الرؤية والمشاريع الكبرى بنحو 30 مليار ريال تأتي كإجراء طبيعي، كما تم تشكيل لجنة وزارية لدراسة المزايا المالية لمن لا يخضعون إلى نظام الخدمة المدنية الذي من شأنه أن يخفف من الإنفاق على الهيئات والمؤسسات والبرامج الحكومية، ما يسهم في تحمل جميع الموظفين الإجراءات المتخذة.

كاريكاتير

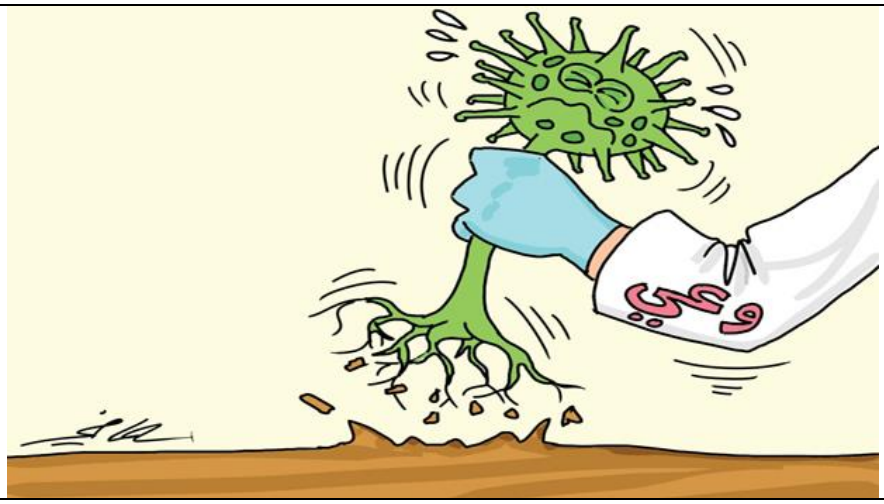

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20200511/cr2.htm

المصدر: جريدة الإقتصادية الثلاثاء 19 رمضان 1441هـ - 12 مايو 2020م

https://www.aleqt.com/2020/05/11/article_1824836.html